أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 117

16-22 أبريل 2012

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

التجارة الخارجية لدبي تنمو 22% إلى 1,1 تريليون درهم خلال 2011

حققت التجارة الخارجية غير النفطية لدبي، رقماً قياسياً خلال العام الماضي بعد أن تخطت حاجز التريليون درهم للمرة الأولى في تاريخها، ونمت بنسبة 22% إلى نحو 1,1 تريليون درهم، مقابل 902 مليون خلال عام 2010، بحسب بيانات دائرة الجمارك في دبي. وتشمل التجارة المتبادلة بين دبي والعالم الخارجي، التجارة الخارجية المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات الجمركية، حيث نمت التجارة المباشرة بنسبة 19% لتصل إلى نحو 700 مليار درهم، مقارنة بـ 576 مليار درهم لعام 2010. وأظهرت بيانات دائرة الجمارك في دبي نمو تجارة المناطق الحرة بواقع 19% لتزيد قيمتها على 383 مليار درهم، مقابل 323 مليار درهم للعام الماضي، فيما ارتفعت تجارة المستودعات الجمركية بنحو 64% لتصل إلى 5,6 مليار درهم في عام 2011، مقابل 3,4 مليار درهم للعام الأسبق. وسجلت جميع مؤشرات التجارة المباشرة خلال العام الماضي نموا مقارنة بالعام الأسبق 2010، حيث زادت الواردات بنسبة 21% لتبلغ 442 مليار درهم، فيما نمت الصادرات بنسبة 44% لتبلغ 98 مليار درهم، بينما بلغت نسبة النمو في اعادة التصدير نحو 12% لتصل إلى 161 مليار درهم، مقابل 144 مليار درهم. وأكد أحمد بطي أحمد، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة ـ مدير عام جمارك دبي، أن هذه النتائج القياسية، تعكس قوة ومتانة الاقتصاد الإماراتي بشكل عام، واقتصاد إمارة دبي خاصة. وتوقع أحمد بطي نمو حجم التجارة بنسبة 20% خلال العام الحالي ليصل الى نحو 1,320 تريليون درهم، مدفوعا باستمرار تعافي القطاعات الاقتصادية من تداعيات الأزمة المالية العالمية. وأوضح أن المنافذ البحرية استحوذت على الحصة الكبرى من حجم التجارة الخارجية في دبي، تليها المنافذ البرية والجوية، مشيرا إلى أن مدينة دبي للشحن تلعب دورا هاما على صعيد تعزيز مكانة دبي العالمية في منظومة التجارة العالمية. ولفت إلى أن دبي تستحوذ على نسبة تتراوح بين 75 و80% من إجمالي التجارة الخارجية لدولة الإمارات، مشيرا إلى وجود تنسيق تام بين جمارك دبي والهيئة الاتحادية للجمارك. واستحوذت الهند على نحو 19% من إجمالي تجارة دبي مع العالم الخارجي، بما يزيد على 206 مليارات درهم، لتكون بذلك الشريك التجاري الأول للإمارة، وجاءت الصين في المرتبة الثانية في الواردات بقيمة قاربت الـ 100 مليار درهم، ثم الولايات المتحدة الأميركية بقيمة 54 مليار درهم، تلتها اليابان بقيمة 28 مليار درهم، وألمانيا بقيمة 26 مليار درهم. وفيما يتعلق بأهم المنتجات التي شكلت حركة التجارة الخارجية المباشرة لدبي، تصدر الذهب الخام والمشغول ونصف المُصَنع قائمة واردات دبي بقيمة 81 مليار درهم خلال العام 2011، تلاه الألماس بقيمة 59 مليار درهم، ثم المجوهرات والمعادن النفيسة بنحو 23 مليار درهم، وجاءت السيارات في المرتبة الرابعة من حيث الواردات بقيمة 19 مليار درهم. واحتل الذهب المرتبة الأولى في قائمة المنتجات التي تم تصديرها من دبي بقيمة 62 مليار درهم، تلته الزيوت النفطية والزيوت المستخلصة من المعادن الحجرية بقيمة ثلاثة مليارات درهم.

تعليق

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي: ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية ـ اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها و قدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ما له من آثار على الميزان التجاري- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا ـ التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل ـ نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة. ـ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب ـالارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات. ـ إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها-العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.

الدولية

اليابان تسجل أكبر عجز تجاري سنوي منذ 1979
صفحة 02 ◄

ارتفاع معدل التضخم في بريطانيا إلى 3.5 في المئة في شهر مارس
صفحة 02 ◄

الاقليمية

الكويت أكبر دولة في العالم تدعم الطاقة بنسبة 85%
صفحة 03 ◄

السعودية تساهم بـ15 مليار دولار لدعم "صندوق النقد"
صفحة 03 ◄

المحلية

»التمويل الدولي «يتوقع نمو اقتصاد الإمارات 3,2% خلال 2012
صفحة 04 ◄

6.5% فائض ميزانية الإمارات من الناتج الإجمالي .. 86 مليار دولار فائض الميزان التجاري للدولة في 2011
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
سياسات التجارة الخارجية
صفحة 05 ◄

الأجندة الأسبوعية

اليابان تسجل أكبر عجز تجاري سنوي منذ 1979

سجلت اليابان عجزاً تجارياً قياسياً بلغ 54 مليار دولار خلال العام المالي 2011 الذي انتهى في مارس الماضي، وهو الأعلى منذ بدء أرشفة البيانات التجارية عام 1979. ويعتبر هذا العجز الأول منذ العام المالي 2008 حين انهار بنك "ليمان برذرز"، وأدى انهياره إلى الأزمة المالية العالمية. وقالت وزارة المالية اليابانية أمس إن الصادرات هبطت بنسبة 3,7% العام الماضي بينما ارتفعت الواردات بنسبة 11,6%. وبالمقارنة فقد سجل الفائض التجاري الياباني ارتفاعاً بنسبة 2,8% خلال 2010 بالمقارنة من العام الذي سبقه. وخلال 2007، سجل الفائض ضعف الرقم المسجل عام 2010. ويعود العجز العام الماضي إلى تراجع صادرات السيارات والقطع الإلكترونية نتيجة انقطاع خطوط الإمداد من المصانع بسبب زلزال مارس 2011. وأدى الزلزال وموجات "تسونامي" العاتية الناتجة عنه لإغلاق 54 مفاعلاً نووياً مما دفع الحكومة إلى الاعتماد على الوقود الأحفوري بصورة أكبر. ومن العوامل الأخرى ارتفاع سعر الين وأزمة الديون السيادية الأوروبية، إضافة إلى ارتفاع واردات الغاز الطبيعي المسال بنسبة 50%. وتوقعت وزارة المالية اليابانية أن تواصل الواردات نموها نتيجة الارتفاع الحاد بأسعار النفط الخام، مشيرة إلى أنها ستواصل مراقبة المسارات الاقتصادية العالمية وسوق العملات الأجنبية لرصد تأثيراتها على صادرات البلاد.

المصدر: وكالات

ارتفاع معدل التضخم في بريطانيا إلى 3.5 في المئة في شهر مارس

ارتفع التضخم في بريطانيا ة بشكل غير متوقع في قياس لمؤشر أسعار المستهلك في شهر مارس، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتكلفة الملابس. وقد ارتفع التضخم في مؤشر أسعار المستهلك ليصل إلى 3.5 في المئة بعد أن كان 3.4 في المئة في شهر فبراير الماضي، وذلك وفقا لمكتب الإحصاء الوطني. بينما انخفض قليلا معدل التضخم في مؤشر أسعار البيع بالتجزئة ليصل إلى 3.6 في المئة بعد أن كان 3.7 في المئة. وقال مكتب الإحصاء إن أسعار المواد الغذائية والمشروبات زادت بنسبة 4.6 في المئة وهي نسبة أعلى من شهر مارس 2011، وذلك عندما حدثت تخفيضات كبيرة في الأسواق. وقد ذكر المكتب زيادة في أسعار الخبز والحبوب واللحوم والفواكه والخضروات على وجه الخصوص. وقد ساهم أيضا في ارتفاع التضخم زيادة أسعار الملابس والأحذية وألعاب الكمبيوتر واسطوانات الدي في دي. ومع ذلك، كانت أسعار الغاز والكهرباء أقل مقارنة بالعام الماضي، بعد أن خفضت شركات الطاقة رسومها في شهر فبراير هذا العام. وتقيس أرقام التضخم المعدلات التي ترتفع عندها الأسعار مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. ويذكر أن مستهدف بنك إنجلترا للتضخم هو 2 في المئة على مقياس مؤشر أسعار المستهلك. وقد وضع شهر مارس نهاية لخمسة أشهر من انخفاض معدل مؤشر أسعار المستهلك، والتي كانت قد ارتفعت إلى 5.2 في المئة في شهر سبتمبر من العام الماضي. وأشارت وزارة المالية البريطانية إلى أن التضخم انخفض بنسبة الثلث منذ ذلك الحين، وتوقع المراقبون أن يستمر هذا الانخفاض. وهذه الأرقام قد تقلل من فرص بنك إنجلترا في أن يعلن المزيد من التيسيرات الكمية عندما تجتمع لجنة السياسة المالية التابعة له في شهر مايو المقبل. والتيسيرات الكمية هي طريقة يقوم بها البنك في محاولة لتعزيز الوضع الاقتصادي، حيث يقوم البنك بشراء الأصول مثل السندات الحكومية وذلك بهدف تحرير النقد لتحقيق زيادة في عمليات الاقتراض بواسطة البنوك التجارية. وقد تقلص اقتصاد المملكة المتحدة في نهاية العام الماضي بشكل عام. وفي الوقت الذي يتوقع فيه معظم خبراء الاقتصاد عودة النمو خلال الربع الأول من عام 2012، زادت المخاوف بشأن عدم حدوث انتعاش اقتصادي بسبب الانخفاض المفاجئ في الناتج الصناعي في بريطانيا في فبراير.

المصدر: BBC Arabic

مجموعة العشرين تتعهد بتقديم أكثر من 430 مليار دولار لصندوق النقد

تعهدت مجموعة العشرين التي تضم أكبر الاقتصادات المتقدمة والصاعدة في العالم يوم الجمعة بتقديم أكثر من 430 مليار دولار لتعزيز قدرات الصندوق للإقراض وحماية الاقتصاد العالمي من تداعيات أزمة الديون في منطقة اليورو. وقالت كريستين لاجارد مديرة صندوق النقد ان اجمالي طاقة الاقراض لدى الصندوق قفزت الان الي أكثر من تريليون دولار. وتسعى التعهدات الجديدة الي ضمان أن يكون لدى صندوق النقد موارد كافية في حالة امتداد الازمة الي مناطق اخرى. وتلقت اليونان وايرلندا والبرتغال أموال انقاذ ويشعر المستثمرون بقلق بشان ايطاليا واسبانيا ثالث ورابع اكبر الاقتصادات في منطقة اليورو. وقال وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرين في بيان "توجد تعهدات قوية لزيادة الموارد التي ستكون متاحة لصندوق النقد الدولي بأكثر من 430 مليار دولار بالإضافة الي الزيادة في الحصص بمقتضى اصلاح 2010" في اشارة الي خطط لاعطاء الاقتصادات الصاعدة دورا أكبر في صندوق النقد. وهيمنت المخاوف بشان ازمة ديون منطقة اليورو على محادثات المسؤولين الماليين الذين تجمعوا في واشنطن هذا الاسبوع لحضور الاجتماعات نصف السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي. وحذر الصندوق من ان الازمة تمثل أشد خطر على الانتعاش الاقتصادي العالمي. وقال بيان مجموعة العشرين "المخاطر الثانوية التي كانت تواجه الاقتصاد العالمي قبل اشهر قليلة بدأت في الانحسار.... لكن توقعات النمو لعام 2012 تبقى متوسطة." وحصلت الاسواق الصاعدة على تأكيدات من شركائها في مجموعة العشرين بان نفوذها الاقتصادي المتنامي سيجري مكافأته بمرور الوقت بزيادة حقوقها التصويتية في صندوق النقد. وكانت البرازيل على وجه الخصوص قد حثت على مثل هذا الوعد. وقال وزير المالية البرازيلي جيدو مانتيجا ان مجموعة بريكس التي تضم ايضا روسيا والهند والصين وجنوب افريقيا وافقت بالإجماع على تقدم مزيد من الاموال لصندوق النقد.

المصدر: رويترز

الكويت أكبر دولة في العالم تدعم الطاقة بنسبة 85%

ذكر تقرير لبرنامج الامم المتحدة الانمائي عن »دعم الطاقة في العالم العربي «ان الكويت تتصدر اكبر عشر دول في العالم من حيث نسبة الدعم المقدم للطاقة. وتبلغ نسبة الدعم الذي تقدمه الكويت الى السعر الاصلي 85.50% وتبلغ قيمة الدعم السنوي للطاقة الذي تتحمله الكويت 7.62 مليارات دولار. كما تبلغ قيمة الدعم لكل فرد 2789 ألف دولار ونسبة اجمالي الدعم الى اجمالي الناتج المحلي 5.80%. وذكر التقرير ان المواطنين في الدول العربية الثلاث الاوائل عالميا وهي الكويت والسعودية وقطر من حيث الدعم المقدم للطاقة يدفعون اقل من تلك الاسعار العالمية للوقود والكهرباء. واوضح التقرير ان قائمة اكبر 10 دول في العالم من حيث قيمة الدعم المقدم للطاقة تضم ست دول عربية وهي الكويت والسعودية وقطر والامارات والجزائر ومصر. وذكر التقرير ان الدول العربية تبدد عشرات المليارات من الدولارات في دعم البنزين ومصادر الطاقة، غير انها لا تملك الشجاعة الكافية التي تجعلها تتراجع عن سياسة الدعم خشية حدوث اضطرابات. وجاءت السعودية في المركز الثاني من حيث متوسط نسبة الدعم الى السعر الاصلي الذي بلغت 75.80% وبلغت قيمة الدعم لكل فرد 1.586 دولار ويبلغ اجمالي الدعم السنوي الذي تقدمه السعودية للطاقة 43.52 مليار دولار. وذكر التقرير الى ان الدعم على الطاقة له اثار سلبية مثل التزايد الكبير والسريع في معدلات استهلاك الوقود والكهرباء سواء للدولة ككل أو للفرد بالإضافة الى سوء ادارة الموارد وعدم المهارة في تخصيصها لأغراض اكثر نفعا. وبالنسبة للأثار السلبية للدعم على الطاقة في البيئة ذكر التقرير ان خفض اسعار الطاقة يؤدي الى زيادة معدلات انبعاث ثاني اكسيد الكربون وبالتالي الى زيادة معدلات تلوث البيئة نتيجة لزيادة معدلات الاستهلاك.

المصدر: الوطن

السعودية تساهم بـ15 مليار دولار لدعم "صندوق النقد"

أكد وزير المالية السعودي، الدكتور إبراهيم العساف، أن حصة المملكة في تمويل البرنامج الجديد لصندوق النقد الدولي، تبلغ 15 مليار دولار، مشيراً إلى أن المبالغ التي سيتم الالتزام بها من جانب الأعضاء تتجاوز الاحتياجات الفعلية للصندوق. وأشار العساف إلى أن الاجتماع ناقش العديد من الموضوعات، منها أوضاع الاقتصاد العالمي، وتمويل الصندوق، واستعداداته لمساعدة الأعضاء في حالة مواجهتها لأي تحديات اقتصادية أو مشاكل مالية". وحول موقف المملكة من الصندوق، قال العساف، "إن المملكة عضو في الصندوق منذ عام 1957، ولكن منذ منتصف السبعينات، تستثمر المملكة جزء من احتياطياتها في الصندوق، وتدعم العمليات التي يقوم بها، على مر السنين استثمرت المملكة عشرات المليارات في برامج الصندوق، وكلها كانت مضمونة، وأعيدت في وقتها وبعائد جيد، والمقترح الحالي لا يخرج عن إطار هذه البرامج، وهي برامج خاصة بجانب البرنامج المستمر لتمويل ميزانية الصندوق، وعندما تحتاج دولة لموارد الصندوق، فيتم التواصل مع الدول الأعضاء لاستخدام جزء من احتياطياتها لتمويل هذا البرنامج، فالتمويل يكون للصندوق وليس للدولة المقترضة. وأشار إلى أن البرنامج الحالي، يعتبر خط دفاع لأوروبا، ولكنه مفتوح لكل الدول الأخرى، وتم احتساب حصص الدول الرئيسية التي تساعد تاريخيا في تمويل الصندوق، وكان نصيب كل دولة مبني على عاملين، الأول هو حصة الدولة في الصندوق، والثاني هو حجم الاحتياطيات لدى الدولة، المملكة وكما تقوم تاريخياً ستقوم بالمساهمة في هذا البرنامج، وبلغت الحصة المحتسبة 15 مليار ريال.

المصدر: العربية.نت

الجنزوري: 2.75 مليار دولار مساعدات سعودية لمصر

كشف رئيس الوزراء المصري أنه تم الاتفاق مع السعودية على تقديم حزم مالية متكاملة لمصر تبلغ قيمته الإجمالية 2.75 مليار دولار. وأوضح في تصريحات نشرتها صحيفة الأهرام المصرية اليوم أن هذه المساعدات وتتضمن مليار دولار كوديعة لدى البنك المركزي لتدعيم الاحتياطي النقدي المصري إضافة إلى تقديم نصف مليار دولار من الصندوق السعودي لتمويل مشروعات تنموية في مجالات المياه والصرف الصحي وصوامع تخزين الغلال. وأضاف أنه تم الاتفاق أيضاً على تقديم السعودية مبلغ 750 مليون دولار لتمويل الصادرات السعودية لمصر منها 250 مليون دولار لتغطية صادرات 5 مراكب بوتاجاز لمصر و200 مليون دولار منحة لا ترد. ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى أنه من المنتظر وصول وفد من الصندوق السعودي للقاهرة الأسبوع المقبل لتغطية التفاصيل الخاصة بمبلغ نصف مليار دولار أخرى. وبدأت د.فايزة أبوالنجا وزيرة التعاون الدولي من خلال لقاء مع وزير المالية السعودي قبل يومين بالمغرب بتوجيه من ملك السعودية ومحصلته أن هناك ما يمكن أن يدبر من مال، ونفس الأمر حدث اتصال مع الإمارات. وكشف الجنزوري عن ارتفاع موارد الدولة إلى 120 مليار جنيه في الـ 4 شهور الماضية، مقارنة بـ78 مليار جنيه نفس الفترة العام الماضي. وحول الوضع الاقتصادي فقد قلت سابقا إن هناك عجزا في الموازنة، وذلك لأضع المشكلات أمام عيني وأستطيع مواجهتها وكانت الخطوة الأولى التي أنجزناها هي تخفيض الإنفاق حتى وصل إلى 30 مليار جنيه وكانت هناك إجراءات لجمع الأموال في صمت وهدوء مثل مكافأة من يدفع الضرائب باستمرار ولو راجعنا بيانات وزارة المالية خلال 4 شهور بالمقارنة بالماضي كانت إيرادات الدولة من ديسمبر 2009 حتى ديسمبر 2010 قد وصلت إلى 78 مليار جنيه وتم رفعها إلى 120 مليار جنيه في ديسمبر 2011 حتى مارس. وأضاف الجنزوري "لابد أن نسعى لزيادة الاحتياطي وكان لدينا 8 مليارات دولار وبالنسبة للدين الخارجي كان منذ 7 شهور 35 مليار دولار تقريبا وانخفض إلى 34 مليار دولار.

المصدر: رويترز

22 أبريل 2012

رغم زيادة الودائع عن القروض 37 ملياراً و "الإيبور" يسبح عكس تيار السيولة بمعدلات مرتفعة

تباينت آراء المصرفيين والخبراء حول استمرارية استقرار أسعار الإيبور على مستوياتها المرتفعة على الرغم من تحقيق الودائع فائضاً على القروض بنحو 37 مليار درهم وفقاً لأحدث إحصاءات المصرف المركزي لشهر فبراير الماضي ففي حين رأى البعض ان معظم هذه الودائع قد تكون قصيرة المدى أي "ودائع ساخنة" لا يمكن الاعتماد عليها في عمليات الإقراض والاستثمار طويل الأجل رأى الجانب الآخر أن تسعير "الإيبور" عبر العروض التي تقدمها البنوك الوطنية للمصرف المركزي لا يعكس بالضرورة مستويات السيولة الحقيقية لدى هذه البنوك لأنه لا يتم على أساس السيولة المتاحة للبنوك بقدر ما يؤخذ في الاعتبار أن "الإيبور" سيشكل أساسا لأسعار الإقراض في ظل استمرار مستويات المخاطرة في التمويل والتخوف من التوسع في إقراض الشركات وقطاع الأعمال إذا انخفضت نسبة الفائدة عن هذه الأسعار .ويقول الرئيس التنفيذي بالإنابة في مصرف عجمان الإسلامي: البنوك يجب أن تتحوط من "الودائع الساخنة" بحيث لا يتم الاعتماد عليها بشكل أساسي في الإقراض والتمويل وكذلك العمليات الاستثمارية طويلة الأجل نظراً لأن هذه الودائع تأتي وتخرج . وأوضح ان بعض البنوك تتبع نظاماً متحوطاً في السيولة التي يقوم بالاعتماد عليها في التمويل أو الاستثمار وينطوي هذا النظام على محفظة مخلطة بنسبة وتناسب من كل أشكال وأنواع الودائع البنكية ما يخفض نسبة المخاطرة إلى مستويات متدنية مشيراً إلى أن البنوك تحافظ على مستويات الإيبور دون تخفيض إذا وجدت أن معظم السيولة الجديدة قصيرة أو متوسطة الآجل . وقال الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك دبي التجاري: إن تسعير "الإيبور" لا يعكس مستويات السيولة الحقيقية لدى البنوك لأنه لا يتم على أساس السيولة المتاحة للبنوك بقدر ما يؤخذ في الاعتبار أن الإيبور سيشكل أساساً لأسعار الإقراض في وجود مستويات مخاطرة التمويل وبخاصة تمويل الشركات .

المصدر: الخليج

«التمويل الدولي» يتوقع نمو اقتصاد الإمارات 3,2% خلال 2012

ينمو الاقتصاد الوطني خلال العام الحالي بنسبة 3,2% مدفوعاً بالأداء القوي للقطاعات الإنتاجية غير النفطية، بحسب تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي. وتوقع التقرير الذي استعرضه مدير منطقة أفريقيا والشرق الأوسط، خلال مؤتمر صحفي عقد في مركز دبي المالي العالمي أن تحقق كل من أبوظبي ودبي نمواً قدره 3,3% و 2,5% على التوالي. ورجح التقرير أن يرتفع فائض الحساب الجاري للدولة خلال العام الحالي إلى 187 مليار درهم (51 مليار دولار) مستفيداً من الارتفاع القوي في أسعار النفط، لافتاً إلى أن ذلك سينعكس إيجاباً على الأصول الخارجية التراكمية للدولة التي يرجح أن ترتفع إلى 2,5 تريليون درهم (690 مليار دولار). وقدر التقرير العائدات الإجمالية المتوقعة للإمارات من النفط خلال العام الماضي بنحو 382 مليار درهم، مقارنة مع 356 مليار درهم في العام في عام 2011، الأمر الذي يتوقع معه زيادة الفائض في الميزانية الاتحادية بنسبة 4,7% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، مقابل فائض قدره 4,4% من ناتج العام 2011. وقال إن هذا الفائض من شأنه ان يدعم زيادة الأصول الخارجية للإمارات لتصل إلى 690 مليار دولار في نهاية العام 2012، والتي تتضمن الأصول الأجنبية للبنك المركزي والأصول الأجنبية للبنوك التجارية، إضافة إلى أصول الصناديق السيادية في الإمارات. وفيما توقع التقرير ان يسجل الاقتصاد النفطي لإمارة أبوظبي نموا قدره 3,3%، إلا أنه أشار في الوقت ذاته إلى النمو المتسارع للقطاعات غير النفطية التي تقود محفزات النمو في اقتصاد الإمارة مدعومة بالإنفاق الحكومي المرتفع على البنية التحتية وعودة النشاط للمشاريع الرئيسية.

المصدر: الاتحاد

3,4 مليون مسافر عبر مطار أبوظبي في الربع الأول بنمو 21%

تجاوز عدد المسافرين عبر مطار أبوظبي الدولي 3,4 مليون مسافر خلال الربع الأول بزيادة 21,2% مقارنة بالفترة ذاتها العام الماضي، بحسب إحصاءات رسمية صادرة أمس. وأعلنت شركة أبوظبي للمطارات "أداك" في بيان صحفي أمس أن مطار العاصمة تعامل مع أكثر من 29 ألف رحلة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وشهدت حركة الشحن نمواً بنسبة 11% خلال الربع الأول. وكان شهر مارس قد شهد نمواً ملموساً في حركة المسافرين الذين وصل عددهم إلى 1,2 مليون راكب بزيادة 22% عن شهر مارس العام الماضي. ويمثل النمو المستدام في حركة السفر عبر مطار أبوظبي الدولي "برهاناً على صحة الاستراتيجية طويلة الأمد التي تتبعها شركة أبوظبي للمطارات وتماشيها مع النهضة التي تشهدها الإمارة على جميع الصعد"، واحتلت كل من الدوحة، بانكوك، لندن، مانيلا، وجدة قائمة الوجهات التي سجلت أعلى النسب في حركة المسافرين من وعبر مطار أبوظبي الدولي خلال الربع الأول. كما سجلت منطقة الشرق الأقصى أعلى نسبة في أعداد المسافرين وصلت الى 39% من إجمالي المسافرين وتلتها منطقة الشرق الأوسط بـ 25% من المسافرين ومن ثم القارة الأوروبية بـ 22%.

المصدر: الاتحاد

0,9% معدل التضخم بأبوظبي خلال الربع الأول

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والذي يقيس معدل التضخم، بنسبة 0,9% خلال الربع الأول من عام 2012 مقارنة بنفس الفترة من عام 2011، بحسب تقرير لمركز الإحصاء- أبوظبي. وبين التقرير الصاد أمس أن مجموعة "الأغذية والمشروبات غير الكحولية" هي أعلى مجموعة ساهمت في الارتفاع الذي حدث خلال الفترة المذكورة، وبنسبة 84,4%، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار معظم المجموعات الفرعية التابعة لها.

المصدر: الاتحاد

6.5% فائض ميزانية الإمارات من الناتج الإجمالي .. 86 مليار دولار فائض الميزان التجاري للدولة في 2011

ارتفع الفائض في الميزان التجاري للإمارات بشكل ملموس خلال العام الماضي ليصل الى 86.2 مليار دولار مقارنة مع63.5 مليار دولار عن عام 2010. كما سجل الحساب الجاري للدولة فائضاً خلال 2011 يقدر بنحو 37.7 مليار دولار وبنسبة 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وكشف صندوق النقد العربي عن أن الميزانية الاتحادية للإمارات حققت فائضاً خلال العام الماضي قدر بنحو 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة مقابل عجز بلغ نحو 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010. وذكر صندوق النقد العربي الذي يتخذ من أبوظبي مقراً له في أحدث تقرير له أن التقديرات تشير إلى ارتفاع قيمة الإيرادات الإجمالية خلال العام الماضي إلى ما يعادل 33.5% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة مقابل 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 فيما تراجعت النفقات العمومية وصافي الإقراض الى 27% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 29.7% في عام 2010. ووفقاً للتقرير تشير التقديرات الى أن الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي خلال عام 2011 سجل نمواً بنحو 3.3% مشابهاً لمستوى النمو المحقق عام 2010 الذي بلغ 3.2%. وفي ما يتعلق بمعدل التضخم أظهرت البيانات أن معدل أسعار المستهلك شهد ارتفاعاً بشكل طفيف بنهاية الربع الرابع من عام 2011 مقارنة مع الربع السابق حيث بلغ 116.56 نقطة بنهاية ديسمبر 2011 مقارنة مع 116.17 نقطة بنهاية الربع الثالث من العام الماضي. وعلى صعيد التطورات النقدية والمصرفية أوضح أنه على صعيد أسعار الفائدة فقد تباينت اتجاهات أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك ولغالبية الآجال خلال الربع الرابع من 2011 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه. حيث انخفض معدل سعر الفائدة استحقاق شهر واحد في نهاية ديسمبر 2011 الى نحو 0.975% مقارنة مع 0.9775% بنهاية الربع الثالث من العام نفسه. فيما ارتفع سعر الفائدة استحقاق 3 أشهر الى 1.52% مقارنة مع 1.48%. كما ارتفع سعر الفائدة استحقاق سنة إلى 1.98% مقارنة مع 1.93%. وذكر التقرير أنه في ما يتعلق بالقطاع الخارجي تظهر البيانات الأولية أن التجارة الخارجية غير النفطية للدولة سجلت نمواً ملموساً خلال الربع الرابع من عام 2011 بنحو 15.2% مقارنة مع الربع الثالث من العام ذاته ليبلغ حجمها نحو 266.4 مليار درهم. مشيراً إلى أن الصادرات الإجمالية بما فيها إعادة التصدير لعام 2011 تقدر بنحو 265.5 مليار دولار بينما تقدر الواردات الإجمالية للعام ذاته بنحو 179.3 مليار دولار. وبذلك ارتفع الفائض في الميزان التجاري بشكل ملموس ليصل الى 86.2 مليار دولار بنهاية عام 2011 مقارنة مع 63.5 مليار دولار عن عام 2010. وأوضح التقرير أن الحساب الجاري سجل فائضاً خلال العام الماضي يقدر بنحو 37.7 مليار دولار بنسبة 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: البيان

الرئيس التنفيذي: اير فرانس تدرس شراكة مع طيران الاتحاد

قال الرئيس التنفيذي لشركة اير فرانس-كيه.ال.ام في تصريحات نشرتها صحيفة ألمانية ان شركة الطيران الفرنسية الهولندية تدرس الدخول في شراكة مع طيران الاتحاد التي مقرها أبوظبي بما يشمل خطوط الرحلات الداخلية لشركة اير برلين الالمانية. وتملك طيران الاتحاد أقل بقليل من 30 بالمئة في اير برلين ثاني أكبر ناقلة ألمانية والتي تواجه صعوبات للعودة الى الربحية. كانت اير فرانس-كيه.ال.ام قالت من قبل ان الناقلة الاماراتية اقترحت شراكة في بعض خطوط الرحلات. ونسبت صحيفة دي فيلت الى جان سيريل سبينيتا قوله "الدخول في شراكة مع طيران الاتحاد لن يكون منطقيا بالنسبة لنا الا على خط باريس-أبوظبي وفي محطات رئيسية أخرى. "من ناحية أخرى فان شراكة أوسع نطاقا ستكون ممكنة اذا شملت اير برلين وشبكتها في السوق الالمانية." وتباشر اير فرانس-كيه.ال.ام التي منيت بخسارة صافية بلغت 809 ملايين يورو في 2011 برنامجا لاعادة الهيكلة يتضمن تقليص الاستثمار في الطائرات واصلاح شبكة نقل المسافرين الاوروبية بذراعها الفرنسية. وأبلغ سبينيتا الصحيفة أن المجموعة ترغب في التوسع في خطوط رحلاتها الى الصين لخدمة السياح الصينيين الراغبين في زيارة أوروبا لكنها تريد الانتظار لحين استقرار عملياتها بخط جديد الى ووهان قبل دراسة تسيير رحلات الى وجهات جديدة هناك.

المصدر: رويترز

سياسات التجارة الخارجية

1- مفهوم سياسات التجارة الخارجية.

يخضع نشاط التجارة الخارجية قي مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة يمكن أن تسمى"بالسياسة التجارية". وهكذا فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل نظام الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزء من السياسة التجارية، وتشمل كذلك الإجراءات المتعلقة بالصرف الأجنبي وهذه الأخيرة تدخل في ما يسمى" بأدوات السياسة التجارية" وعليه يمكن تعريف سياسة التجارة الخارجية بأنها: " برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة ويتضح من التعريف أن سياسة التجارة الخارجية هي جزء من كل وهو السياسة الاقتصادية، التي هي بصفة عامة همزة الوصل ما بين المذاهب الاقتصادية والنظم الاقتصادية، فإن سياسة التجارة الخارجية تعد أيضا همزة الوصل ما بين مذاهب التجارة الخارجية والنظم التي تطبق فعلا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. هذا وتلجأ الدولة في سبيل تنظيم تجارتها الخارجية إلى مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي ترى الدولة فيها أكثر ملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة، هذه الأدوات ليست من طبيعة واحدة، فقد تكون نقدية (كسعر الصرف، أسعار الفائدة) أو مالية (كالدعم والرسوم الجمركية) أو تجارية(كتجارة الدولة، ونظام الحصص) أو إدارية (كالاشتراطات الصحية والفنية). والمتتبع لسياسات التجارة الخارجية لأية دولة يجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية من حيث نطاق تطبيقها وهي:

أولا: سياسات التجارة الخارجية القومية (الوطنية):

وتتمثل فيما تتخذه الدولة بمفردها من سياسات للتأثير على تجارتها الخارجية.

ثانيا: سياسات التجارة الخارجية الإقليمية: ويقصد بها تلك السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية واقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في إطار الاتفاقيات الثنائية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، الاتحادات الاقتصادية وغيرها...

ثالثا: سياسات التجارة الخارجية الدولية: وهي السياسات التي لا تتخذ في إطار محلي أو إقليمي، وإنما في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموما، وأشهرها على الإطلاق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي ترمي إلى تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود التي تعيقها على اختلاف أنواعها.

2- أهداف سياسات التجارة الخارجية.

تقوم الدولة لتنفيذ سياستها التجارية باتخاذ مجموعة من الإجراءات في نطاق علاقاتها التجارية الخارجية، وذلك بقصد تحقيق أهداف وطنية، وتختلف هذه الأهداف باختلاف درجة النمو الاقتصادي، إذ يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق التشغيل الكامل، بينما نجد أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة في الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والملاحظ بصفة عامة أن الدولة تسعى بصفة عامة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا: تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات:

ويحدث هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه. وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض في الواردات، نظرا لانخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة وارتفاع أسعار الواردات بالمقابل لنفس السبب مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية. كما أن الدولة بإمكانها اللجوء إلى استخدام القيود التعريفية وغير التعريفية على وارداتها للحد من تدفقها، وسيتبعه من رفع أسعار السلع الأجنبية المستوردة، وتشجيع السلع المحلية المتشابهة

ثانيا: تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي:

يتم تحقيق النمو من خلال الزيادة المطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الوطني، أما التنمية الاقتصادية "فهي تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية ويترتب على كل من التنمية والنمو الاقتصادي زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.

وفيما يتعلق بتجارب التنمية في الدول النامية نجد أنها انتهجت إما استراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي، أو استراتيجية التصنيع ذات التوجه الخارجي.

فالاستراتيجية الأولى تعني إقامة صناعات الإحلال محل الواردات والتي يقصد بها تطوير أو إدخال بعض الصناعات بما يؤدي إلى زيادة عرض السلعة محليا لمواجهة زيادة الطلب عليها، وعلى النحو الذي يحد من إجمالي الواردات من هذه السلعة، وفضلت من خلالها الدول النامية البدء أولا بالصناعات الاستهلاكية الغذائية والصناعات البسيطة، ثم تطورت لتشمل إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية. ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال الرقابة و التحكم المباشر في التجارة الخارجية وذلك باستخدام القيود التعريفية وغير التعريفية لحماية الصناعة المحلية من خطر المنافسة الأجنبية.

أما الاستراتيجية الثانية فهي تقوم على سياسة تنمية وتشجيع الصادرات الصناعية، بحيث تقوم الدولة في البداية بإقامة صناعات بسيطة لا تتضمن فنونا إنتاجية معقدة أو مكلفة كثيرا، وبمضي الوقت يزداد الطلب ويرتفع مستوى الدخل فتنشئ الدولة صناعات تجميعية في مرحلة تالية، ثم صناعات لبعض الأجزاء الكاملة من صناعات معينة أو إقامة بعض الصناعات الإلكترونية ذات المستوى التكنولوجي غير المعقد والمتاح بدون قيود كبيرة وتقوم الدولة بدعمها عن طريق خفض تكاليف الإنتاج بواسطة الإعانات والإعفاء من الضرائب الجمركية بما يحقق زيادة في قدرتها التنافسية في أسواق التصدير

ثالثا: التشغيل الكامل: والمقصود به أن يكون معدل البطالة هو أدنى معدل ممكن مع أكبر استقرار متاح للمستوى العام للأسعار، مما يعني أدنى معدل ممكن للتضخم، وتسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل، عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة. كما أن بعض الدول تسعى إلى فرض قيود جمركية وغير جمركية على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بغية الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فيها.

رابعا: **استقرار الأسعار**: يمكن أيضا لسياسة التجارة الخارجية المساعدة في تحقيق استقرار الأسعار من خلال توفير السلع للاستهلاك المحلي، وذلك بفرض القيود التجارية على تصدير بعض السلع لزيادة العرض منها في السوق المحلي حتى لا ترتفع أسعارها في الداخل نتيجة انخفاض المعروض منها بسبب التصدير- هذا من جهة- ومن جهة ثانية تسعى سياسة التجارة الخارجية إلى توفير السلع للاستهلاك المحلي من خلال الاستيراد من الخارج، وذلك عن طريق إزالة الحواجز وتقليل القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية في السوق المحلي، و هذه الزيادة في العرض تؤدي إلى استقرار الأسعار محليا.

خامسا: الأهداف الاستراتيجية: ويقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الغذائية أو العسكرية، كأن يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة. كما أنه في حالة وجوب توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي على النحو الذي يحقق الأمن الخارجي للمجتمع، فإن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق هذا الهدف بتوفير قدر معين من السلع الاستراتيجية المحلية كالبترول والمعادن المختلفة، وذلك عن طريق استيراده من الخارج مقابل تصدير سلع محلية. وتجدر الإشارة إلى أن أهداف سياسة التجارة الخارجية قد تكون متكاملة مع بعضها، فزيادة معدلات التنمية يسهم في تحقيق معدلات تشغيل عالية. وقد تتعارض هذه الأهداف مع بعضها أحيانا، كأن نجد أن العجز في ميزان المدفوعات يتطلب التقليل من الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدي إلى تخفيض السلع المتاحة للاستهلاك المحلي، في نفس الوقت فإن استقرار الأسعار يتطلب التوازن بين العرض المحلي والطلب المحلي من السلع، ومن هنا نجد أن هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بفرض قيود على الواردات سوف يسهم في زيادة التضخم المحلي وذلك بسبب انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، ومن ثم فهو يتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار.

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القضاء على ذلك التعارض والتضارب في الأهداف باستخدام توليفة متناسقة من الأساليب والإجراءات الفنية للسياسة التجارية في الدولة.

3- العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية.

تتأثر سياسات التجارة الخارجية في وضعها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي

أولا- مستوى التنمية الاقتصادية: **ثانيا: الأوضاع الاقتصادية السائدة:**

معايير تقييم سياسات التجارة الخارجية

أ/ مدى فاعلية السياسة المتبعة:

ب/ مدى مساهمة السياسة المتبعة في تحقيق العدالة في توزيع الدخل:

ج/ مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الاقتصادي:

الأجندة الأسبوعية

البلد	الوقت	التفاصيل	الخبر	المتوقع	السابق	الفعلي	التاريخ
الولايات المتحدة	12:30	%	مبيعات التجزئة - آذار	0.3	1.0	0.8	04/16/12
الولايات المتحدة	12:30	%	مبيعات التجزئة باستثناء المواصلات - آذار	0.6	0.9	0.8	04/16/12
الولايات المتحدة	12:30	%	مبيعات التجزئة عدا المواصلات والوقود - آذار	0.5	0.5	0.7	04/16/12
الولايات المتحدة	12:30	-	مؤشر نيويورك الصناعي - نيسان	18.00	20.21	6.56	04/16/12
الولايات المتحدة	13:00	مليار	مجمل التدفقات النقدية - شباط	30.0	3.1	107.7	04/16/12
الولايات المتحدة	13:00	مليار	صافي التدفقات النقدية طويلة الأجل - شباط	40.0	102.4	10.1	04/16/12
الولايات المتحدة	14:00	%	مخزونات الأعمال - شباط	0.6	0.8	0.6	04/16/12
الولايات المتحدة	12:30	ألف	تصريحات البناء - آذار	710	715	747	04/17/12
الولايات المتحدة	12:30	%	تصريحات البناء - آذار	-0.7	4.8	4.5	04/17/12
الولايات المتحدة	12:30	ألف	المنازل المبدوء إنشائها - آذار	705	694	654	04/17/12
الولايات المتحدة	12:30	%	المنازل المبدوء إنشائها - آذار	1.0	2.8-	5.8-	04/17/12
الولايات المتحدة	13:15	%	الإنتاج الصناعي - آذار	0.3	0.0	0.0	04/17/12
الولايات المتحدة	13:15	%	معدل استغلال الطاقة - آذار	76.5	78.7	78.6	04/17/12
الولايات المتحدة	14:30	مليون برميل	تقرير وكالة الطاقة لمخزونات النفط الخام - 13 نيسان	1.8	2.8	3.9	04/18/12
الولايات المتحدة	12:30	ألف	طلبات الإعانة للأسبوع المنتهي في 14 نيسان	370	388	386	04/19/12
الولايات المتحدة	12:30	ألف	طلبات الإعانة المستمرة للأسبوع المنتهي في 07	3300	3271	3297	04/19/12
الولايات المتحدة	14:00	مليون	مبيعات المنازل القائمة - آذار	4.62	4.60	4.48	04/19/12
الولايات المتحدة	14:00	%	مبيعات المنازل القائمة - آذار	0.7	0.6-	2.6-	04/19/12
الولايات المتحدة	14:00	-	مؤشر فيلادلفيا الصناعي - نيسان	12.0	12.5	8.5	04/19/12
الولايات المتحدة	14:00	%	المؤشرات القائدة - آذار	0.2	0.7	0.3	04/19/12
الولايات المتحدة	14:30	مليار قدم مكعب	تقرير وكالة الطاقة لمخزونات الغاز الطبيعي - 13 نيسان	25	8	25	04/19/12